المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد : 195 | 32 صفحة | الخميس 9 ديسمبر 2021

دول المغرب العربي: تطورات وأزمات

نجم: ملف الانتخابات في ليبيا يتجه نحو التعقيد

«أوميكرون» يهدد السياحة المغربية بانتكاسة جديدة

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

التطورات السياسية في تونس تعمق أزمات حركة النهضة

مازالت التطورات في تونس متواصلة وتلقي بظلالها على حركة النهضة التي باتت تعاني من أزمات متعددة، منذ اعلان الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 يوليو الماضي،عن اجراءات استثنائية تضمنت تعليق عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن نوابه، وإعفاء حكومة هشام المشيشي، وتولي رئيس الجمهورية كامل صلاحيات السلطة التنفيذية ورئاسة النيابة العامة.

مازالت التطورات في تونس متواصلة وتلقي بظلالها على حركة النهضة التي باتت تعاني من أزمات متعددة، منذ اعلان الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 يوليو الماضي،عن اجراءات استثنائية تضمنت تعليق عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن نوابه، وإعفاء حكومة هشام المشيشي، وتولي رئيس الجمهورية كامل صلاحيات السلطة التنفيذية ورئاسة النيابة العامة.

في تطور جديد،تلقت حركة النهضة بتونس،ضربة موجعة أخرى تضاف إلى سلسلة الأزمات التي تعصف بالحركة منذ عدة أشهر،حيث أعلن 15 عضوا في مجلس الشوى الحركة ،الاثنين 06 ديسمبر 2021،تعليق عضويتهم بالمجلس حتى اعتزال رئيس مجلس النواب المجمد راشد الغنوشي السياسة والتنحي عن رئاسة الحزب.

ويعتبر مجلس الشورى بحركة النهضة بتونس، أهم جهاز داخل الحركة منذ تأسيسها حيث يسيطر على إدارته راشد الغنوشي منذ سنة 1981 ، تاريخ التأسيس الفعلي لحركة النهضة التي سميت سابقا بـ«حركة الاتجاه الإسلامي».واعتبر الأعضاء الـ15،أن «هذه المؤسسة فقدت وظيفتها الرقابية واستقلالية قرارها»، محذرين من «سيطرة المكتب التنفيذي على القرارات داخل الحركة».

وأكد الأعضاء الموقعون على البيان رفضهم ترشح

أعلن 15 عضوا في مجلس الشوى الحركة ،الاثنين 06 ديسمبر 2021،تعليق عضويتهم بالمجلس حتى اعتزال رئيس مجلس النواب المجمد راشد الغنوشي السياسة والتنحي عن رئاسة الحزب.

اعتبر حزب «التحالف من أجل تونس» أن الندوة الصحفية التي عقدتها حركة النهضة، لم تكن إلا محاولة فاشلة لتبييض «عشرية الخراب» التي قادت خلالها الحركة منظومة الحكم بمشاركة بعض الأحزاب والشخصيات المعلومة.

رئيس الحركة راشد الغنوشي والقياديين نور الدين البحيري وعلي العريض لأي منصب خلال المؤتمر المقبل،محملين إياهم مسؤولية الفشل في إدارة الأوضاع الداخلية والخارجية من جهة والدور الذي لعبته في التأجيل المنهج لتاريخ المؤتمر من جهة أخرى.

واعتبر الموقعون على البيان، أن «القيادة القائمة استنفدت رصيدها بالكامل، وفشلت في التفاعل مع مقتضيات المرحلة واستحقاقاتها»، مؤكدين «ضرورة اعترافها بذلك وبتحملها المسؤولية»،محذرين من أن «عدم إنجاز المؤتمر في موعده المقرر وفق الصيغ القانونية والإجراءات التنظيمية المتفق عليها يعد فشلا آخر للقيادة التنفيذية والشورية الحالية، كما ستكون سببا إضافيا لاتخاذ المواقف الحاسمة في العلاقة بالقيادة الحالية».

وعبر الموقعون على البيان عن «بالغ قلقهم إزاء ما يحدث داخل الحركة والبلاد»، معتبرين أن ذلك يستوجب «وقفة أكثر جدية وإجراءات في العمق على صعيد المؤسسات والقيادات وتحولا جذريا في إدارة الأزمة والعمل على احتوائها قبل فوات الأوان» وفق نص البيان.

وعلى وقع هذه التطورات سارعت حركة النهضة لعقد مؤتمر صحفي في محاولة للتقليل من أهمية الاستقالات والأزمات الداخلية التي تعصف بها .وأكد المسؤول عن الإعلام والاتصال بحركة النهضة عبد الفتاح الطاغوتي أنه لا أهمية لمشاكل الحزب الداخلية أمام المحافظة على التجربة الديمقراطية التونسية، واصفا هذه الانسحابات بـ«إحدى إرهاصات المؤتمر»، ومؤكدا قدرة الحركة على استيعاب مثل هذه الضغوطات العادية، وفق تقديره.

من جانبها انتقدت القيادية بالحركة زينب البراهمي، ما اعتبرته «حملات التشويه والمغالطات» التي تطال النهضة .وقالت البراهمي، خلال المؤتمر الصحفي، إن النهضة كانت محل اتهامات طيلة 10 سنوات، وكان ردها دائما عبر صندوق الانتخابات، ملاحظة أن محاولات تشويه الحركة أصبحت اليوم في الخطابات الرسمية لرئيس الجمهورية.

وفي المقابل،اعتبر حزب «التحالف من أجل تونس» أن الندوة الصحفية التي عقدتها حركة النهضة، لم

تكن إلا محاولة فاشلة لتبييض «عشرية الخراب «التي قادت خلالها الحركة منظومة الحكم بمشاركة بعض الأحزاب والشخصيات المعلومة.وأوضح الحزب،في بيان له الثلاثاء، عقب اجتماع مكتبه السياسي ،أن «حركة النهضة ما تزال مصرة على تعاليها على الشعب التونسي بعد «عشرية «عانى فيها الوطن والدولة وغالبية فئات الشعب كل أشكال التهميش وسياسات التقسيم وبيع الأوهام لشباب تونس العاطلين عن العمل وللجهات والفئات المحرومة».

وجاء في البيان أن «نفي القيادي على العريض لاتهامات عديدة منسوبة لحركة النهضة ومنها الاغتيالات والجهاز السري والتمويل الخارجي والتي لم يقل بعد القضاء كلمته فيها، يعتبر تعد على السلطة القضائية المستقلة والمحايدة، كما أن زعمه إن «تونس قد تدخل في حاله تحارب داخلي ولابد من عودة البرلمان» هو تهديد صريح ودعوة واضحة للتونسيين للتقاتل وهي جريمة في حق الوطن والشعب والدولة قانونا».

وتواجه حركة التهضة ورئيسها راشد الغنوشي اتهامات من قبل عدة هيئات ومنظمات حقوقية في تونس بالتخطيط للاغتيالات السياسية سنة 2013، والتي طالت القيادي القومي محمد البراهمي والزعيم اليساري شكري بلعيد .كما تتهم الحركة بالتسبب في التردي الاقتصادي الذي تعيشها تونس خلال ما بات يجمع الكثيرون على وصفه بالعشرية السوداء التي حكمت فيها النهضة.

وتعتبر هذه التطورات الأخيرة فصلا آخر من

يحمل عدد من قيادات النهضة، الغنوشي المسؤولية كاملة عن الفشل السياسي الذي طيلة السنوات الماضية،حيث باتت الحركة محل رفض شعبي وغضب متصاعد جراء الأزمات الخانقة التي ذهبت بالبلاد الى حافة الهاوية.

فصول الازمات التي تشهدها حركة النهضة الاخوانية منذ اشهر حيث قدم أكثر من مئة عضو في الحركة، بينهم قيادات مركزية وجهوية وأعضاء بمجلس الشورى وأعضاء بالبرلمان المجمدة عضويته،في سبتمبر الماضي استقالتهم احتجاجا على ما وصفوه بـ»الإخفاق في معركة الإصلاح الداخلي للحزب» حسبما جاء في بيانهم.

ويحمل عدد من قيادات النهضة، الغنوشي المسؤولية كاملة عن الفشل السياسي الذي طيلة السنوات الماضية،حيث باتت الحركة محل رفض شعبي وغضب متصاعد جراء الأزمات الخانقة التي ذهبت بالبلاد الى حافة الهاوية وهو ما دفع الرئيس قيس سعيد للإعلان عن الإجراءات التصحيحية في 25 يوليو الماضي، بتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن أعضاءه، وإعفاء عدد من المسؤولين من مناصبهم،واقرار المحاسبة لكل

بـرى مراقبـون أن حركـة النهضة قد انتهت سياسـيا بعـد الاجـراءات التي اقرهـا الرئيـس التونسـي. ويتسـاءل البعـض عـن الخطـوات القادمـة التـي قد تسـلكها الجركـة في محاولة للعـودة للمشـهد السياسـي.

الأطراف المتسبة في الأزمة.

واتهـم عمـاد الحمامـي الوزيـر الأسـبق والقيـادي في حركـة النهضـة عمـاد الحمامـي في تصريـح سـابق لـه لجريـدة «الشـروق» المحليـة، رئيـس حركـة النهضـة راشـد الغنوشـي بانـه «دكتاتـور كامـل الأوصـاف» إضافـة إلـى أنـه «انتهـى سياسـيا»، وفـق تعبيره.كمـا شـدد الحمامـي علـى ضـرورة أن تقطـع الحركـة مـع الإسـلام السياسـي وتتحـول إلـى حـزب مدنـي يخـدم مصلحـة التونسـيين.

ويـزداد مـأزق حركـة النهضـة مـع تصاعـد وتيـرة المطالبـات باتخـاذ إجـراءات عاجلـة في ملـف المحاسـبات القضائيـة الخاصـة بتمويـل الإرهـاب والفسـاد،وسـط دعـوات لحـل كافـة الأحـزاب التـي تقـع تحـت طائلـة التمويـلات الخارجيـة وفي مقدمتهـا حركـة النهضـة. وقـال الأمـين العـام لحـزب التيـار الشـعبي، زهيـر حمـدي، إن حـدة الخطابـات الأخيـرة لحركـة النهضـة وحلفائهـا، تأتـي في إطـار «خـوض حـرب نفسـية لإثبـات تواصـل وجودهـم»، قائـلا: «يجـب أن يفهمـوا أن مشـروعهم انتهـى».

وتابـع زهيـر حمـدي خـلال حـوار مـع اذاعـة «موزاييـك» المحليـة، أن قيـادات الإخـوان علـى علـم أن الفتـرة القريبـة المقبلـة ستشـهد إجـراءات وقـرارات هـم أول المتضرريـن منهـا، وسـيكونوا أول المعنيـين بالمحاسـبة، سـواء فيمـا يتعلـق بالإرهـاب أو الاغتيـالات السياسـية.وأضـاف: «هـم يدركـون حجـم الجرائـم والانتهـاكات التـي قامـوا بهـا، والنهضـة سـتدفع الثمـن الذي يصـل إلـى الحلّ والعقوبـات السـجنية.. وهـذا مـا أعتقـد أنـه مصـدر التصعيـد والابتـزاز، هدفهـم محاولـة الإفـلات مـن العقـاب».وفـق تعبيـره.

ويـرى كثيـر مـن المراقبـين إن حركـة النهضـة كانـت أكثـر المتضرريـن مـن التطـورات السياسـية التـي حدثـت في تونـس حيـث خسـرت نفوذهـا وتكشـف فشـلها الذريـع في ادارة البـلاد،ويشـير هـؤلاء الـى أن الحركـة قـد انتهـت سياسـيا بعـد الاجـراءات التـي اقرهـا الرئيـس التونسـي. ويتسـاءل البعـض عـن الخطـوات القادمـة التـي قـد تسـلكها الجركـة في محاولـة للعـودة للمشـهد السياسـي خاصـة في ظـل حديـث عـن امكانيـة تأسـيس حـزب جديـد مـن قبـل القيـادات النهضاويـة المسـتقيلة.

التمويل الأجنبي للأحزاب والانتخابات في تونس وإشكاليات تعثر القضاء

المسار الذي ذهبت فيه تونس بعد تحولات العام 2011، يعتبر مختلفا تماما على بقية المسارات التي عرفتها المنطقة العربية التي شهدت تحولات مشابهة، لأنها لم تصل إلى مرحلة الانفلات التام في مستواها الأمني رغم بعد الحوادث الإرهابية التي استطاعت الدولة الحد من خطورتها. لكن هذه التجربة، وبعيدا عن المؤشرات الإيجابية التي تصدرها بعض المؤسسات الرقابية الدولية حول الديمقراطية، كانت محل انتقادات كبيرة في مستوى التمويلات الأجنبية التي تسببت في المس من نزاهة كل المحطات التي عرفتها البلاد في العشريّة الأخيرة.

شريف الزيتوني

وبالحديث عن التمويلات الأجنبية للحملات الانتخابية التي عرفتها تونس، يذهب الحديث عن الأحزاب التي صعدت إلى الحكم في 2011، و2014 و2019. والواقع أن العديد من الأطراف تلحقها اتهامات التمويل الأجنبي وهذا أكدته حتى دائرة المحاسبات وهي هيكل محلي يتابع حركة الأموال في الانتخابات، وقد أكدته بالفعل في انتخابات 2014 عندما تحصل أحد المرشحين الرئاسيين لمبلغ مليون دينار من الخارج لكن القضية بقيت في ملفات المحاكم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حزب نداء تونس الذي أكد القيادي فيه لزهر العكرمي في أكثر من تصريح إعلامي أن أموالا خارجية دخلت حسابات الحزب قبل انتخابات 2014. لكن حزب حركة النهضة باعتباره أهم الأحزاب مشاركة في الحكم منذ أول انتخابات في 2011، وإلى حدود تاريخ 25 يوليو الماضي، يبقى الأكثر شبهات في هذا الإطار، حيث تشير العديد من التقارير إلى أنه تلقى تمويلات مالية من الخارج خلال المراحل الثلاث المذكورة، رغم محاولات النفي التي تصدر عن قياداته.

ويمنع مرسوم الأحزاب في تونس في فصله التاسع عشر تلقي أموال بشكل مباشر وغير مباشر نقدي أو عيني صادر عن جهة أجنبية. وكل من يثبت تمويله، يمكن وفقا للفصل 28 من المرسوم ذاته تعليق نشاط

يمنع مرسوم الأحزاب في تونس في فصله التاسع عشر تلقي أموال بشكل مباشر وغير مباشر نقدي أو عيني صادر عن جهة أجنبية. وكل من يثبت تمويله، يمكن وفقا للفصل 28 من المرسوم ذاته تعليق نشاط الحزب السياسي في مرحلة أولى لمدّة لا تزيد عن 30 يوما، وفي مرحلة لاحقة يتمّ حلّ الحزب المعني بالتمويل الأجنبي بطلب من رئيس الحكومة.

الحزب السياسي في مرحلة أولى لمدّة لا تزيد عن 30 يوما، وفي مرحلة لاحقة يتمّ حلّ الحزب المعني بالتمويل الأجنبي بطلب من رئيس الحكومة. كما يمنع الفصل 80 من القانون الانتخابي في تونس تمويل الحملة بمصادر أجنبية بما فيها الحكومات

- **بعيدا عن المؤشرات الإيجابية التي تصدرها بعض المؤسسات الرقابية الدولية حول الديمقراطية التونسية، فإن هناك انتقادات كبيرة في مستوى التمويلات الأجنبية خلال الحملات الانتخابية التي تسببت في المس من نزاهة كل المحطات التي عرفتها البلاد في العشريّة الأخيرة.**
- **العديد من الأطراف التونسية تلحقها اتهامات التمويل الأجنبي وهذا أكدته حتى دائرة المحاسبات، لكن حزب حركة النهضة باعتباره أهم الأحزاب مشاركة في الحكم منذ أول انتخابات في 2011، وإلى حدود تاريخ 25 يوليو الماضي، يبقى الأكثر شبهات في هذا الإطار، حيث تشير العديد من التقارير إلى أنه تلقى تمويلات مالية من الخارج خلال المراحل الثلاث المذكورة.**

والأفراد والذوات المعنوية، ويفقد الشخص عضويته أو موقعه بمجرّد التأكد من حصوله على أموال متأتية من الخارج.

في مقال لموقع نواة المختص في التحقيقات الاستقصائية في نوفمبر 2020، تمت الإشارة إلى أن تقرير محكمة المحاسبات حول نتائج مراقبة تمويل الحملات الانتخابية للإنتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019، كشف أنها كانت مرتعا للمال الفاسد والتمويل المشبوه وأن بعض المترشحين ارتكبوا جرائم انتخابية وجرائم تبييض أموال.

نفس الموقع نشر تحقيقا عن قيام عدد من الأحزاب بدفع أموال في الخارج لفائدة مجموعات ضغط ودعاية في الخارج وهو ما يعتبر مخالفة انتخابية. فحزب حركة النهضة الإسلامي تعاقد في 2014 مع شركة الدعاية والضغط BCW الأمريكية مدّة 4 سنوات بمبلغ قدره 285 ألف دولار أمريكي. وتمّ تجديد هذا العقد من 16 جويلية 2019 إلى 17 ديسمبر من نفس السّنة، بمبلغ قدره 187 ألف دولار أمريكي، وهو ما اعتبرته المحكمة "شبهة تمويل أجنبي" على معنى الفصل 163 من القانون الانتخابي.

والإشكال في ما ذكر سابقا أن كل الملفات خلال تلك الفترة، كانت توضع في الزوايا ولا تؤخذ بشكل جدّي، وسط أنباء عن ضغط كبير تمارسه حركة النهضة على القضاء، من أجل عدم فتحها لأنها تكشف عديد الخفايا التي لا تريد لها الظهور حتى أمام أنصارها الذين تصور لهم أن النتائج التي تحققها هي بفضل الشعبية التي تحظى بها، وأن كل ما يتم تداوله هو من أجل تشويهها حسب زعمها.

لكن بعد الإجراءات التي أعلن عنها الرئيس التونسي قيس سعيّد في 25 يوليو الماضي، عاد الحديث عن التمويلات الأجنبية للأحزاب وتأثير ذلك على نتائجها، حيث فتح القضاء يوم 28 يوليو، تحقيقا في تهم بتلقي أموال أجنبية ضد حزبي

بعد الإجراءات التي أعلن عنها الرئيس التونسي قيس سعيّد في 25 يوليو الماضي، عاد الحديث عن التمويلات الأجنبية للأحزاب وتأثير ذلك على نتائجها، حيث فتح القضاء يوم 28 يوليو، تحقيقا في تهم بتلقي أموال أجنبية ضد حزبي «حركة النهضة» و«قلب تونس» بالإضافة إلى إحدى الجمعيات الأخرى.

«حركة النهضة» و«قلب تونس» بالإضافة إلى إحدى الجمعيات الأخرى. وقال المتحدث باسم المحكمة الابتدائية محسن الدالي وقتها، إن التحقيقات يمكن أن تتسبب في تحجير السفر على العديد من الشخصيات وأيضا في تجميد الأموال، بل بدأ الحديث حتى عن إسقاط القائمات التي ستثبت عليها التهمة، وهذا سيكون زلزالا سياسيا إذا حصل.

وإن لم تتخذ منذ ذلك التاريخ (28 ميوليو) أي إجراءات ملموسة حول الموضوع، إلا أن الرئيس التونسي كان يلمّح في كل مرة بأن كل من ستثبت إدانته سيتحمل مسؤوليته، وإلى تقصير قضائي قد يفرض اتخاذ قرارات عبر المراسيم وفقا لما تمنحه له التدابير الاستثنائية التي يحظى عبرها بصلاحيات شبه مطلقة، وقد أشار في اجتماع له مع بعض الأساتذة في القانون الدستوري إلى «البطء الحاصل في مسار التقاضي الخاص بتقرير محكمة المحاسبات والمتعلق بنتائج مراقبة تمويل الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019».

الرئيس وفي إطار انتقاده للقضاء بسبب التأخر الكبير في التعامل مع القضايا، ولتخفيف الحرج عن تواصل تعطل البرلمان، أشار إلى إمكانية اتخاذ قرارات إسقاط قائمات انتخابية، بناء على ما أصدرته محكمة المحاسبات حول انتخابات 2019، في خطوة قد تجعل المشهد أمام فرضيتين؛ الأولى هي صعود قائمات جديدة سيتغير معها البرلمان بشكل كامل على مستوى الأحزاب والكتل، والفرضية الثانية هي التمهيد لحل البرلمان بشكل نهائي وتحديد موعد جديد للانتخابات، لكن يبقى الخيار الأول هو الأقرب رغم تأخر الفترة النيابية بشكل كبير.

لا شيء ثابتا فيما ينوي الرئيس التونسي قيس سعيّد الذهاب إليه في المرحلة المقبلة. ملفات كثيرة فتحها أمامه وتنتظر الحل، لكن المؤكّد أن مسألة التمويل الأجنبي هي على رأس القضايا التي ينوي الذهاب فيها للأقصى، وهذا ما سيعرفه التونسيون الإجراء يوم 17 ديسمبر المقبل في الخطاب الذي ينوي إلقاءه بمناسبة عيد الثورة والذي ستصدر عنه قرارات وصت بالهامة.

الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
TUNISIE
INSTANCE SUPERIEURE INDEPENDANTE POUR LES ELECTIONS

«أوميكرون» يهدد السياحة المغربية بانتكاسة جديدة

نجاة فقيري

مع إعلان السلطات المغربية إغلاق حدودها بداية من 29 نوفمبر/ تشرين الثاني لمدة أسبوعين، سادت أوساط قطاع السياحة مخاوف كبيرة من انتكاسة جديدة وانعكاسات وخيمة لهذا القرار الذي فرضه المتحور الجديد للفيروس التاجي الذي أرعب العالم منذ ظهوره في استمرار لسنتي الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن كورونا، والتي تسببت في أسوأ ركود وهبوط حاد لكل المؤشرات الحيوية العالمية وخاصة منها الاقتصادية والسياحية وذلك بسبب سياسات الإغلاق التي انتهجتها معظم دول العالم،منها المغرب.

جاء في بلاغ للسلطات الصحية المغربية أنها قررت «تعليق جميع الرحلات المباشرة للمسافرين في اتجاه المملكة المغربية، لمدة أسبوعين، ابتداءً من يوم الاثنين 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وأوضحت السلطات أن هذه التدابير»تأتي جراء التفشي السريع للمتحور الجديد لفيروس كوفيد19- أوميكرون، خاصة في أوروبا وإفريقيا، ومن أجل الحفاظ على المكاسب التي راكمها المغرب في مجال محاربة الجائحة وحماية صحة المواطنين».

يؤكد خبراء مغربيون في تصريحات صحفية، أن ظهور المتحور الجديد لفيروس كوفيد 19 «أوميكرون»، قد أدى إلى تفاقم أزمة قطاع السياحة في المغرب من جديد، بعد أن شهد انتعاشة طفيفة من التداعيات الوخيمة جراء الموجات المتتالية للفيروس والإغلاقات المتكررة التي طالت القطاع. صورة سوداء تلوح من جديد في أفق السياحة المغربية، فراغ الفنادق وتوقف شركات النقل السياحي، وفقدان الأسواق لزبائنها، وهي أنشطة تقوم مداخلها أساسا على العائدات والسياح الأجانب.

وفي تصريحات خاصة أفاد أحد مالكي المؤسسات السياحية ان «الإغلاق سيؤثر علينا بشكل مباشر، وستكون المؤسسات السكنية السياحية المغربية فارغة في هذا الوقت، لأنها تعتمد بنسبة 90 % على السياحة الأجنبية، بينما السياحة المحلية، لا ترقى حتى إلى مستوى تغطية تكاليف فواتير الماء والكهرباء، وأجور العمالة».كما اعتبر مهنيو قطاع السياحة بالمغرب في تصريحات إعلامية محلية، أن قرار الإغلاق كان»متسرعا» خصوصا وأنه تزامن مع احتفالات أعياد الميلاد وهي الفترة التي تعرف زيادة في عدد السياح

- يؤكد خبراء مغربيون في تصريحات صحفية، أن ظهور المتحور الجديد لفيروس كوفيد 19 «أوميكرون»، قد أدى إلى تفاقم أزمة قطاع السياحة في المغرب من جديد.

- اعتبر مهنيو قطاع السياحة بالمغرب في تصريحات إعلامية محلية، أن قرار الإغلاق كان»متسرعا» خصوصا وأنه تزامن مع احتفالات أعياد الميلاد وهي الفترة التي تعرف زيادة في عدد السياح الأجانب

الأجانب الوافدين على المغرب الذي تلقى ما يفوق 64بالمائة من سكانه اللقاح المضاد لفيروس كورونا.

من جانبه أكد لحسن زلماط رئيس الفيدرالية الوطنية للصناعة الفندقية، في تصريح للموقع الإعلامي المغربي»أصوات مغاربية»، أن قرار غلق الحدود «متشدد ولم يراع تحسن الحالة الوبائية في المملكة»، مفيدا إنه «نزل كالصاعقة» على العاملين في القطاع السياحي حيث أن معظم حجوزات السياح الأجانب ألغيت مباشرة بعد إعلان غلق الحدود. وأوضح زلماط إن عدد السياح الأجانب الوافدين على المملكة تراجع بنسبة تصل إلى 80 في المائة عام 2020 مقارنة مع سنة 2019، لافتا

وأوضح زلماط إن عدد السياح الأجانب الوافدين على المملكة تراجع بنسبة تصل إلى 80 في المائة عام 2020 مقارنة مع سنة 2019

إلى أن السياحة الداخلية «لن تستطيع تعويض خسائر حجوزات رأس السنة».

ومن جهة أخرى أكد مصطفى بيتاس، الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، أن هذه الخطوات تأتي من أجل تحصين المملكة من خطر هذا الفيروس الذي لم يتم التعرف بعد على خصائصه بعد، مضيفا أنها إجراءات مؤقتة، وسيتم إعادة النظر فيها بعد أسابيع قليلة، وفقا لتطور الوضعية الوبائية العالمية.

تحتل المغرب المرتبة الأولى مغاربيا وإفريقيا والثالثة عربيا والـ35 عالميا كأهم البلدان السياحية بحسب

أكد مصطفى بيتاس، الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية، أن هذه الخطوات تأتي من أجل تحصين المملكة من خطر هذا الفيروس الذي لم يتم التعرف بعد على خصائصه بعد.

إحصائيات منظمة السياحة العالمية وتعد السياحة في هذا البلد الثري بكل أشكالها من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساعد في رفع عجلة النمو بهذا البلد المغاربي. لذلك لا عجب أن نجد هذا البلد يحتل مرتبة متقدمة عربيا ومغاربيا وافريقيا وأيضا عالميا. فالمغرب يعد الوجهة السياحية الأولى افريقيا ومغاربيا كما يحتل المرتبة الثالثة عربيا والمرتبة الخامسة والثلاثون عالميا. ففي 2019 قبيل إغلاقات كورونا تجاوز عدد السياح في المغرب 10 ملايين و300 ألف سائح وحققت البلاد عائدات سياحية تقدر بـ 6.55 مليار دولار.

أثارت الأرقام الرسمية التي نشرتها مديرية الدراسات والتوقعات المالية خوف وفزع القطاع السياحي حيث تراجع حجم الوافدين على المغرب بنسبة 78.9 في المئة في نهاية نوفمبر 2020، مقابل زيادة قدرها 5.3 في المئة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من سنة 2019، كما تراجع عدد ليالي المبيت بنسبة 72.3 في المئة، بعد زيادة قدرها 5.2 في المئة في نفس الفترة من السنة التي قبلها.

هذه النسب المفزعة أدت بالتالي إلى تراجع المداخيل السياحية بنسبة 53.8 في المئة سنة 2020، بعد ارتفاع بنسبة 7.8 في المئة سنة قبل ذلك، وهو ما يمثل خسارة بقيمة 42.4 مليار درهم (ما يفوق 4 مليار دولار) ، في أسوأ انتكاسة يشهدها القطاع بسبب إغلاقات كورونا.

يبدو أن المخاوف من انتكاسة جديدة ستصاحب أيضا الإغلاق المفروض بسبب متحور أوميكرون، في ذروة المواسم السياحية الشتوية، لا تزال مستمرة بتبعاتها الوخيمة التي أرهقت القطاع ومؤسساته ومنتسبيه.

الخلايا النائمة بالمنطقة المغاربية.. خطر متواصل

رامي التلغ

تواصل السلطات الأمنية المغاربية تعقبها الجماعات الراديكالية في ظل استمرار وجود الخطر الإرهابي، وعلى الرغم من اعتمادها سياسة استباقية أدت إلى الحد من وقوع هجمات، إلا أن الوضع الحالي في أفغانستان من شأنه رفع مستوى هذا الخطر.

ويظل الخطر الإرهابي قائماً نظراً لوجود خلايا تابعة لتنظيمي «القاعدة» و«داعش» في المنطقة المغاربية، على إثر التضييق الذي مورس عليهما في العراق وأفغانستان بعد إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر (أيلول).

أعلنت السلطات التونسية ضبط خلية إرهابية الشهر الماضي، تتكون من 20 عنصرا بمحافظة جندوبة شمال غربي البلاد، تتولى رصد بعض المؤسسات الحيوية وتمركزات القوات الأمنية بالجهة.

وشكّلت الخلايا النائمة للتنظيم الإرهابي تهديدًا بالغًا في دول شمال القارة السمراء، لا سيما مع عودة المقاتلين من سوريا والعراق.

وأعلنت وزارة الداخلية التونسية في بيان آخر شهر أكتوبر إن قواتها فككت خلية تابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» في مدينة تطاوين بجنوب البلاد. وذكرت الوزارة في بيانها أن أفراد الخلية كانوا يخططون «لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف الوحدات الأمنية والعسكرية... في منطقة تطاوين باستعمال عبوات ناسفة».

قالت وزارة الداخلية التونسية الجمعة إن القوات التونسية فككت خلية تابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» في مدينة تطاوين بجنوب البلاد كانت تخطط لشن هجمات على قوات الأمن والجيش.

وقبل ست سنوات، قتل مسلح من تنظيم «الدولة الإسلامية» 39 أجنبيا بالرصاص على شاطئ في مدينة سوسة مما أدى إلى نزوح جماعي للسياح وألحق أضرارا بالغة بالاقتصاد التونسي.

• أعلنت المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات)، في 7 أكتوبر، إحباط «مخطط إرهابي وشيك»، بعد تفكيك ثالث هذه الخلايا، في مدينة طنجة (شمال المغرب)، والتي كانت تستعد للقيام بعمليات تفجير عن بعد، تستهدف مقرات وشخصيات أمنية، وأماكن عامة تستقبل مواطنين مغاربة، وأجانب.

ومنذ ذلك الحين أصبحت تونس أكثر فاعلية في منع الهجمات والرد عليها لكن الخلايا النائمة لا تزال تمثل تهديدا خاصة مع عودة الجهاديين من سوريا والعراق وليبيا .

وقالت وزارة الداخلية في بيان إنهم خططوا «لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف الوحدات الأمنية والعسكرية... في منطقة تطاوين باستعمال عبوات ناسفة». ولم يذكر البيان عدد أفراد الخلية أو كيفية رصدها أو الإجراء الذي تم اتخاذه ضد المشتبه بهم.

من جانب آخر،أعلنت السلطات التونسية ضبط خلية إرهابية الشهر الماضي، تتكون من 20 عنصرا بمحافظة جندوبة شمال غربي البلاد، تتولى رصد بعض المؤسسات الحيوية وتمركزات القوات الأمنية بالجهة.

وأوضحت وزارة الداخلية، في بيان ، أنه تم الكشف عن هذه الخلية الإرهابية من طرف وحدات مكافحة الإرهاب التابعة للإدارة العامة للمصالح المختصة للأمن الوطني، مضيفة أنه بعد التحقيق مع المشتبه فيهم، تبين أنهم يلتقون ضمن مجموعات بصفة يومية، بعد قضاء البعض

• يزيد من الخطر في المنطقة، أن مساحات شاسعة غير محروسة من طرف قوات الأمن، ومن السهل الحصول على السلاح والمال فيها، عبر التجارات غير المشروعة.

منهم عقوبات بالسجن جراء تورطهم في قضايا ذات صبغة إرهابية، قبل أن يتم إحالتهم على النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ومواصلة الأبحاث.

وتعلن تونس من حين لآخر عن تفكيك خلايا إرهابية وإجهاض مخططات إرهابية بعمليات استباقية، وتعتبر أن ذلك مؤشراً جيداً على جاهزية قوات الأمن، التي تقاتل منذ سنوات إرهابيين موالين لتنظيمي «القاعدة» و«داعش» يتحصنون في جبال ولايات القصرين (وسط غرب)، وجندوبة والكاف (شمال غرب) الحدودية مع الجزائر، ولديهم خلايا نائمة داخل المدن.

في ذات الصدد،أعلنت المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات)، في 7 أكتوبر، إحباط «مخطط إرهابي وشيك»، بعد تفكيك ثالث هذه الخلايا، في مدينة طنجة (شمال المغرب)، والتي كانت تستعد للقيام بعمليات تفجير عن بعد، تستهدف مقرات وشخصيات أمنية، وأماكن عامة تستقبل مواطنين مغاربة، وأجانب.

وأشارت المديرية إلى أن «أمير الخلية الإرهابية» الذي جرى توقيفه في المداهمة الأخيرة، أجرى «اتصالات مع قياديين بارزين في تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل، وجنوب الصحراء، من أجل تمويل مشاريعه الإرهابية، وضمان إمدادات السلاح، والمعدات اللوجستية الضرورية لعمليات الخلية».

وتقول وزارة الداخلية، إن إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي تعتمدها، نجحت في تفكيك أكثر من 200 خلية، منذ الـ2003، بمعدل خلية واحدة شهرياً، عبر تدخلات أمنية انقسم على إثرها الشارع المغربي، بين مشيد بقدرات أجهزة الشرطة في بلاده، ومشكك يصف هذه التدخلات بـ«المسرحية».

وتعيش معظم الدول المغاربية، وضعاً سياسياً هشّاً، وأزمات تتنوع بين صراع حول السلطة، وقطيعة مع الجوار، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتنتشر فيها شبكات للجريمة المنظمة تعمل على تهريب البشر، والمخدرات، والسلاح، وتوفير وثائق هوية، وسندات سفر مزورة. كما تُعدّ منطقة خصبة بالنسبة إلى تنظيمات تهدد الأمن القومي للدول المغاربية الخمسة، من خلال توسيع نشاطاتها وعملياتها الإرهابية، ونشر أفكارها المتطرفة.

يزيد من الخطر في المنطقة، أن مساحات شاسعة غير محروسة من طرف قوات الأمن، ومن السهل الحصول على السلاح والمال فيها، عبر التجارات غير المشروعة. وقد يراكم من مشكلات المنطقة، إعلان فرنسا خفض عدد قواتها المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، في إطار عملية برخان، سبتمبر الماضي.

إلى ذلك يرى مراقبون أن أن الخطر الإرهابي في المغرب العربي لا زال قائماً، لاعتبارات أولها أنه لا يمكن للمقاربة الأمنية، مهما كانت نجاعتها، أن تكون الحل الوحيد، إن لم يتم استئصال الدوافع»، وذلك عبر إرساء العدالة الإجتماعية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامة الإنسان، وحقوقه، بالإضافة إلى استقرار السلم العالمي، واحترام سيادة الدول.

رغم الإنتصارات الأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة في مواجهة التنظيمات المتطرفة في السنوات الأخيرة بالمنطقة المغاربية إلّا أن هذا الخطر لازال داهمًا لأن أسباب إنتفائه لم تتوفر بعد خاصة في ظل الصراعات السياسية في المنطقة التي تؤثر بشكل مباشر على التنسيق الأمني.

الخلاف المغربي الجزائري.. يصل الرياضة أيضًا

محمد بالطيب

أعلن المنتخب الجزائري لكرة اليد انسحابه من بطولة أمم أفريقيا ليد اليد المقامة في المغرب. هذا الأمر يتعدّى كونه خبراً رياضيًا ليصب في قلب الخلاف القائم بين بلدين على خلفية الأزمة الدبلوماسية المندلعة بين الجارتين منذ أشهر.

البطولة التي تقام في مدينتي كلميم والعيون خلال الفترة ما بين 13 و23 يناير المقبل. وتقع مدينة العيون ضمن ماتسمّيه الجزائر بالصحراء الغربية»، في حين تتبع فعليا وإداريا المغرب ضمن ما تسمّيه بـ«الصحراء المغربية».

ويأتي هذا التطّور السياسي/الرياضي، في وقت تشهد فيه العلاقات المغربية الجزائريّة أسوأ فتراتها منذ سنوات. ففي أغسطس من العام الحالي كان وزير خارجية الجزائر، رمطان لعمامرة، قد أعلن قطع بلاده علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، بسبب ما أسماه قيام المغرب بـ«أعمال عدائية».

وبحسب وكالات الأنباء، والمصادر الإعلاميّة فإنّ أسباب الانسحاب هو سياسي بالأساس لإعتبار وجود خلافات سياسية قائمة بين البلدين كانت من أبرز تجلياتها غلق المجال الجوي الجزائري عن الطيران المغربي. إضافة إلى رمزيّة مكان انعقاد الدّورة التي يعتبر جوهر الخلاف بين البلدين الجارين.

ويأتي هذا التطّور السياسي/الرياضي، في وقت تشهد فيه العلاقات المغربية الجزائريّة أسوأ فتراتها منذ سنوات. ففي أغسطس من العام الحالي كان وزير خارجية الجزائر، رمطان لعمامرة، قد أعلن قطع بلاده علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، بسبب ما أسماه قيام المغرب بـ«أعمال عدائية».

ومنذ أسابيع اتهمت الجزائر جارتها المغرب بقتل ثلاثة من مواطنيها في قصف جوي قالت إنه وقع في المنطقة الحدودية بين موريتانيا و الصحراء المتنازع عليها متوعدة بأن الأمر «لن يمر دون عقاب».

وجاء الحادث بعد أيام من إصدار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قرارا بعدم تجديد عقد استغلال خط أنابيب الغاز الذي يزود إسبانيا بالغاز الجزائري مروراً بالمغرب.

تطورات متسارعة شهدت العلاقات بين البلدين في النصف الثاني من هذا العام. حيث تحدّث رمطان العمامرة عما أسماه «الدعم المغربي لواحدة من الجماعات التي تسعى للاستقلال في منطقة القبائل»، مضيفًا أن «الرباط تجسست على مسؤولين جزائريين، وفشلت في الوفاء بالالتزامات الثنائية بما في ذلك ما

في أكتوبر الماضي أعلنت الأمم المتحدة الأربعاء تعيين الدبلوماسي المخضرم ستافان دي ميستورا مبعوثا خاصا للصحراء الغربية، بعد رفض المغرب أو جبهة بوليساريو نحو 12 مرشحا منذ شغور المنصب في أيار/مايو 2019.

يتعلق بالصحراء الغربية».

وفي المقابل لا تخفي الجزائر دعمها لجبهة البوليساريو التي تسعى لاستقلال الصحراء الغربية، والتي يعتبرها المغرب جزءا من أراضيه.

تصاعد الخلاف بين البلدين، هذا العام في نظر محللين ومصادر إعلامية، يعود إلى توقيع المغرب اتفاقا مع الولايات المتحدة، في ديسمبر/كانون الأول 2020، تعترف بموجبه واشنطن بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، مقابل تطبيع الرباط علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

في أغسطس الماضي أعلن قال وزير الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة، إن بلاده أنهت مؤخرا ترسيم حدودها مع جميع البلدان المجاورة، بما في ذلك مع «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية».

وجاء تصريح لعمامرة خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، المخصص لتقييم تنفيذ إستراتيجية المنظمة القارية للإدارة المتكاملة للحدود بين الدول الأعضاء. ودعا لعمامرة إلى الإسراع في وتيرة ترسيم الحدود بين الدول الأعضاء، باعتبار هذه العملية «خطوة حاسمة للوقاية من النزاعات». كما أعرب الوزير عن استعداد الجزائر لتقاسم تجربتها في مجال تأمين المناطق الحدودية، وكذا فيما يتعلق بعمليات ترسيم الحدود.

وفي خطوة رأتها الجزائر تصعيدية من جانب المغرب، بحسب ما وصف تقرير لقناة «بي بي سي»، قدم الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، في يوليو/ تموز 2021، ورقة إلى أعضاء مجموعة عدم الانحياز يدعوهم لدعم ما سماه بـ «تقرير المصير للشعب القبائلي»، واصفا منطقة القبائل بأنها «خاضعة للاستعمار الجزائري».

هـذا التوتـر، والتصريحـات المتبادلـة بـين الجانبين انتهـت منـذ أشـهر بقطـع شـبه كامـل للعلاقـات بـين البلديـن. ولا يـر المراقبن أفقًا قريبًا لحل الأزمة، وسـط خشـية مـن تصاعـد الأحـداث ووصولهـا إلـى نقطـة المواجهـة، خاصـة وأنّ القضيّـة الرئيسـيّة التـي تثيـر الخلافـات بين الطرفـين وهي قضيّة الصحـراء لا تبدو قابلـة للحـل في المـدى المنظـور، بالرغم اسـتعادة البعثة الأمميـة لنشـاطها الدبلوماسـي مـن أجـل التوصل إلى تسـوية للملـف العالقـة منذ سـبعينات القـرن الماضي.

ففـي أكتوبـر الماضي أعلنـت الأمم المتحـدة الأربعاء تعيـين الدبلوماسـي المخضـرم سـتافان دي ميسـتورا مبعوثـا خاصا للصحـراء الغربية، بعد رفـض المغرب أو جبهـة بوليسـاريو نحو 12 مرشـحا منذ شـغور المنصب في أيار/مايـو 2019.

وقبـل ذلك في الـ15 من سـبتمبر أكد سـفير المغرب لـدى الأمم المتحدة أن المملكة وافقـت على هذا التعيين، حيـث قـال الدبلوماسـي عمر هـلال في حوار مـع وكالة الأنبـاء المغربيـة الرسـمية «لقـد تم التشـاور، بطبيعـة الحـال، مـع المغرب مسـبقا بشـأن هـذا التعيـين، وقد أبلغـت المملكة السـيد أنطونيـو غوتيريـش موافقتها».

كمـا رحـب المتحـدث باسـم الأمم المتحـدة سـتيفان دوجاريـك لـدى إعلانـه قـرار الأمـين العـام للمنظمـة الدولية أنطونيو غوتيريس القيام بهذا التعيين، بـ»مؤشـر إيجابـي» بعـد أكثـر من عامين مـن البحث عن مرشـح، واقتـراح الأمم المتحـدة «13 اسـماً» على طـرفي النزاع. وبـدأ دي ميسـتورا عمله رسـميا في الأول مـن نوفمبر/ تشـرين الثاني.

ويـوم 6 نوفمبـر 2021، التقى دي ميسـتورا بممثل البوليسـاريو لدى الأمم المتحـدة بنيويورك. وعلق الأخير في تغريـدة لـه علـى صفحتـه الرسـمية عبر تويتـر أنه أطلـع خـلال اللقـاء دي ميسـتورا علـى موقـف جبهـة البوليسـاريو بشـأن آفاق عملية الأمم المتحدة للسلام في الصحـراء الغربية.

وفي انتظـار ما سـيقوم بـه المبعوث الأممـي الجديد، وخطواتـه الفعليـة الأولـى في هـذا الملـف الشـائك، تبقـى العلاقـات الجزائريـة المغربيـة على فوهـة بركان يتفاعـل منـذ أشـهر، بالتصريحـات الحـادة والخطوات الدبلوماسـية المتتالية. والمؤكّد أن انسـحاب الجزائر من دورة الأمم الافريقيـة لكـرة يـد، يصب مباشـرة في هذا الاتجاه.

وفي انتظار ما سيقوم به المبعوث الأممي الجديد، وخطواته الفعلية الأولى في هذا الملف الشائك، تبقى العلاقات الجزائرية المغربية على فوهة بركان يتفاعل منذ أشهر، بالتصريحات الحادة والخطوات الدبلوماسية المتتالية. والمؤكّد أن انسحاب الجزائر من دورة الأمم الافريقية لكرة يد، يصب مباشرة في هذا الاتجاه.

محلل تونسي: الخروج من حالة الانسداد الحالي يكون بالإعلان عن انتخابات مبكّرة

رأى الكاتب والمحلّل السياسي التونسي فوزي النّوري، أن المعضلة الكبرى التي تواجهها مؤسّسة الرئاسة والحكومة التونسية هيّ الوضع الاقتصادي.

وقال النّوري في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إن «بعد ارتفاع نسب التضخّم وتدهور قيمة العملة المرتبط بتراجع الاحتياطي من العملة الصّعبة تراجعت القدرة الشرائيّة وتقلّص الاستثمار الداخلي والخارجي، ووجدت الحكومة نفسها أمام معضلات كبرى تتطلّب وقت قد لا تسمح به استثنائيّة الوضع السياسي والوضع العام المخيف والمفتوح على كلّ الاحتمالات...» وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

25 يوليو/ جويلية حصيلة موضوعيّة للأداء الكارثي للبرلمان وللسلطة السياسيّة عموماً.

ما تقييمك للأزمة في تونس وأخر تطوراتها؟

لا شكّ في أنّ 25 جويلية كان حصيلة موضوعيّة للأداء الكارثي للبرلمان وللسلطة السياسيّة عموماً، ولكنّ مسار الإنقاذ الذي قادته مؤسّسة الرئاسة والأجهزة السياديّة وجد مقاومة شرسة في كلّ المستويات من المعاقل القديمة السياسية والمالية والاقتصاديّة ممّا نقل الأوضاع من حالة انسداد إلى حالة انسداد أكثر حدّة وشراسة رغم جدّية مؤسّسة الرئاسة والأجهزة في ترميم الدمار الذي خلّفته عشريّة حكم الإسلام السياسي زاد في حالة العزلة الارتباطات الدّولية للأطراف السياسيّة التي بعزلها يتمّ تهديد مصالح الدّول الدّاعمة لها. والسؤال المطروح هو كيف يتمّ تحويل لحظة 25 إلى مسار إنقاذ للدّولة ولمؤسّساتها وللوضع الاقتصادي من خارج المشهد السياسي القديم؟ والإجابة عن هذا السؤال تتطلّب مشروع حكم ينبني على التحدّيات الموضوعيّة الملحّة ويتطلّب تمويلات ضخمة يبدو أنّه لم يتمّ توفيرها إلى اليوم.

كما أعتقد أنّ الخروج من وضع الانسداد الحالي يكون بالإعلان عن انتخابات مبكّرة مما قد يساهم في حلحلة الأوضاع.

برأيك.. هل الوضع الأمني بالبلاد في وضع جيد ؟

تبذل القوى الأمنيّة جهدا جبّارا لاستعادة هيبة الدّولة وإنفاذ قوانينها وقد نجحت إلى حدّ كبير في ذلك رغم حجم التحدّيات وأعتقد أنّه لولا الأجهزة الأمنية والعسكريّة كان يمكن أن تسير الدّولة لسيناريوهات كارثيّة. في النهاية يمكن القول بأنّ الأجهزة الأمنيّة في أقوى حالاتها منذ سقوط نظام بن علي وهو المؤشّر الإيجابي الوحيد منذ 25 جويلية.

القوى الأمنيّة تبذل جهدا جبّارا لاستعادة هيبة الدّولة وإنفاذ قوانينها.
الأجهزة الأمنيّة في أقوى حالاتها وهو المؤشّر الإيجابي الوحيد منذ 25/ يوليو جويلية

ماذا عن الأوضاع الاقتصادية؟

المعضلة الكبرى التي تواجهها مؤسّسة الرئاسة والحكومة هيّ الوضع الاقتصادي بعد أداء حكومات المحاصصة الحزبيّة المتعاقبة التي توالت طوال عشريّة حكم النّهضة وغياب الكفاءة والرؤية وسياسة التداين للحفاظ على الموازنات الماليّة وغياب الشفافيّة والفساد.

اليوم بعد ارتفاع نسب التضخّم وتدهور قيمة العملة المرتبط بتراجع الاحتياطي من العملة الصّعبة تراجعت القدرة الشرائيّة وتقلّص الاستثمار الداخلي والخارجي وجدت هذه الحكومة نفسها أمام معضلات كبرى تتطلّب وقت قد لا تسمح به استثنائيّة الوضع السياسي والوضع العام المخيف والمفتوح على كلّ الاحتمالات وهي مطالبة على الأقلّ بالاستجابة للتحدّيات العاجلة والمحافظة على الموازنات العامّة فضلاً عن تحريك الديبلوماسية الاقتصاديّة في الدّول التي تساند 25جويلية.

ما تأثيرات دخول الأمم المتحدة على خط الأزمة؟

الأمم المتّحدة تنتصب وسيطاً سياسياً يدافع عن مصالح الدّول الكبرى الموّلة لها بالمال والسلاح والحلول تبحث عن معادلات سياسيّة جديدة في المنطقة برمّتها وتسند أدواراً، ولكنّها اليوم تصطدم بواقع سياسي جديد يحرم المنظّمة من أبرز ورقاتها الديمقراطية وحقوق الإنسان التي لطالما ابتزّت بهما الدّولة الوطنيّة. وستنتهي إلى تقديم تقارير دون القدرة على تغيير في المشهد السياسي في تونس أو في ليبيا.

ماذا بشأن تصعيد حركة النهضة؟

ليس أمام حركة النهضة من تكتيك آخر سوى التصعيد والهروب إلى الأمام بعد أن أقفلت مؤسّسة الرئاسة أبواب التسويات الرّسميّة أو الجانبيّة.

حركة النهضة وحلفائها يعلمون أنّنا كلّما ابتعدنا عن لحظة 25 فإنّ هامش المناورة سيكون أوسع وبالتالي فإنّها سترفّع النسق وتوسّع دائرة حلفائها وعملائها، ولكنّي أعتقد أنّها فقدت إلى حدّ كبير مصداقيتها كما أنّها معرّضة في كلّ لحظة لسيناريوهات لا يمكن استشرافها أو معرفة توقيتها.

وما تحليلك لما يتعلق بملف حل حركة النهضة؟

أعتقد أنّنا نسير في ذلك الاتّجاه، ولكنّ الأهمّ من ذلك هوّ إمكانيّة عودة الحركة تحت مسمّيات جديدة بقيادة جديدة قديمة ورسالة سياسيّة أكثر مدنيّة وأكثر بعدا عن الأحزاب العقائديّة ولو بصفة مرحليّة في انتظار تحوّل في الأوضاع المعادية للإسلام السياسي في المنطقة.

الملفّات التي تلاحق الحركة عديدة وكلّها تورّط الحركة ولا أعتقد أنّها ستنجو منها جميعا كما أعتقد أنّنا اقتربنا من ذلك وقد يكون ذلك إحدى الخيارات لتجميع القوى الوطنيّة حول المشاريع التي تطرحها مؤسّسة الرئاسة.

نجم: ملف الانتخابات في ليبيا يتجه نحو التعقيد

أكد الرئيس السابق للهيئة العامة للإعلام والثقافة والمجتمع المدني بالحكومة المؤقتة خالد نجم أن ملف الانتخابات في ليبيا يتجه نحو التعقيد مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن عمليات السطو المسلح التي تعرضت لها بعض المراكز الانتخابية تؤكد ضعف قدرة وزارة الداخلية على تأمين العملية الانتخابية.

إلى نص الحوار:

سوزان الغيطاني

> دخول رئيس الحكومة للسباق الانتخابي منافٍ للمواثيق والأعراف الأخلاقية والسياسية خصوصا وأن هذه الحكومة تم تشكيلها لتقوم بمهمة الإشراف وتسهيل إجراء الانتخابات.

كيف تتابع تطورات العملية الانتخابية في ليبيا ؟

أعتقد أن الانتخابات في ليبيا تتجه نحو التعقيد ونحن على بعد خطوات من موعدها المحدد وأرى أن الأمور تتجه نحو مزيد من الصعوبة خاصة في ظل الطعون التي صاحبت ترشح بعض الشخصيات وربما نرى مزيد من التعقيدات خلال الساعات القادمة في هذا الشأن.

بعض المراكز تعرضت لسطو مسلح.. هل ترى أن هذا الحادث عابر أم أنه مؤشرات لها ما بعدها؟

هذا مؤشر ينذر بأن بعض المناطق ربما تشهد أعمال فوضى خلال العملية الانتخابية كما أن هذا المؤشر يؤكد ضعف وزارة الداخلية في تأمين المراكز الانتخابية وعملية الاقتراع بشكل عام.

في أي سياق قرأت الجدل المثار بشأن الطعون المقدمة من رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبه؟

أعتقد أن دخول رئيس الحكومة للسباق الانتخابي منافٍ للمواثيق والأعراف الأخلاقية والسياسية خصوصا وأن هذه الحكومة تم تشكيلها لتقوم بمهمة الإشراف وتسهيل إجراء الانتخابات وقد تعهد رئيس الحكومة بعدم الترشح للانتخابات ورغم أنه تعهد أخلاقي غير ملزم قانونيا لكنه يعد مفصلا أخلاقيا لهذه الحكومة وأنا أرى أن الطعون يجب أن ترفض بشكل واضح وجدي ترشح الدبيبه للانتخابات خاصة وأنه يقوم بعملية دعاية لنفسه مستخدما أموال الدولة وهذا منافٍ جدا للقوانين التي تطبقها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

التعويل على الإرادة المحلية في عقد الانتخابات هو الفيصل أما المجتمع الدولي فلديه مصالح تتقاطع مع بعضها والكثير من الدول لديها مصالح تسعى لتأمينها .

كيف تابعت تصريحات وزير الداخلية بشأن تأثير الخروقات الأمنية على القدرة على إجراء الانتخابات؟

أعتقد أن وزير الداخلية موظف لدى رئيس الحكومة ويتبع أوامره وأرى أن تناقض تصريحاته خلال 24 ساعة دليل على ذلك ففي البداية أكد على دعم الانتخابات وحمايتها وتأمينها وبعد أن تقدمت بعض الشخصيات بطعن على ترشح الدبيبه غير كلامه بالقول إن الوزارة لا تستطيع تأمين الانتخابات وأعتقد أنه بعد أن عاد الدبيبه للسباق الانتخابي سيخرج علينا وزير الداخلية ويؤكد أنه يستطيع تأمين الانتخابات فهو موظف يأتمر بأمر رئيسه.

كيف قرأت تهديدات الولايات المتحدة لمعرقلي العملية الانتخابية؟

لا أعتقد أن التهديدات التي أطلقتها الولايات المتحدة ومجلس الأمن بمعاقبة المرعلقين للانتخابات تتسم بالجدية حيث أننا سمعنا أصوات بعض المعرقلين المطالبين بتأجيل الانتخابات ومنهم من تحدث عن إفشالها ولم نرى تحركات دولية جدية في هذا الشأن

إلى أي مدى تعول على دور المجتمع الدول في الدفع نحو إنجاح العملية الانتخابية؟

أعتقد أن التعويل على الإرادة المحلية في عقد الانتخابات هو الفيصل أما المجتمع الدولي فلديه مصالح تتقاطع مع بعضها والكثير من الدول لديها مصالح تسعى لتأمينها وضمان استمرارها وبذلك فإن كل مرشح سيكون مخالفا لهذه المصالح أو يقف ضدها سيتم عرقلته من خلال بعض الدول التي تدعي ظاهريا دعم الانتخابات لكنها ستعمل على تأجيلها أو إلغائها إذا لم تضمن لها مصالحها

خيار التأجيل وإقصاء الشخصيات الجدلية هو السيناريو الذي سيطرحه المجتمع الدولي خلال الفترة القادمة .

هل ترى أن سيناريو تأجيل الانتخابات مطروحا؟

أرى أن سيناريو تأجيل الانتخابات هو الذي يلوح في الأفق خصوصا مع كثرة التعقيدات وبذلك فإنني أرى أن خيار التأجيل وإقصاء الشخصيات الجدلية هو السيناريو الذي سيطرحه المجتمع الدولي خلال الفترة القادمة

إلى أي مدى تتخوفون من فشل الانتخابات؟

الخوف من فشل الانتخابات هو خوف مجتمعي كبير خاصة وأن العملية الانتخابية وتجديد الشرعية هي القشة الأخيرة التي يتعلق بها المجتمع الليبي بعد دائرة الفوضى التي دخلها منذ 2011

في حال فشل الانتخابات ما البديل المتاح؟

ستدخل الحالة الليبية دائرة الفوضى من جديد وسنعود إلى نقطة الصفر من خلال اتفاقات أو مفاوضات مثل الصخيرات أو جنيف تنتج حكومة توافقية من خلال شخصيات يختارها المجتمع الدولي وربما تطول حالة الفوضى لعام أو اثنين.

المؤتمر الثامن «لمنتدى تعزيز السلم»:

المواطنة الشاملة من «الوجود المشترك» إلى «الوجدان المتشارك»

على مدى ثلاث أيام شهدت مدينة دبي أشغال المؤتمر الثامن لمنتدى تعزيز السلم رئاسة الشيخ عبدالله بن بيه وبمشاركة وزراء وممثلي الحكومات وقادة دينيين من مختلف الأديان والمذاهب وشخصيات رفيعة المستوى ومئات المفكرين والأكاديميين والباحثين والشباب حول العالم.

وشهدت قاعة «الوصلّ» بالمعرض العالمي «أكسبو دبي 2022» حفل الإفتتاح، بحضور وزير التسامح والتعايش الإماراتي نهيان بن مبارك آل نهيان والشيخ محمد بن عبدالكريم العيسى، الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي والشيخ نور الحق قادري الوزير الاتحادي للشؤون الدينية والوئام بين الأديان بباكستان.

وقال الوزير الإماراتي إن بلاده تحرص كل الحرص على التعاون والتنسيق مع كافة الأمم والشعوب وتعمل باستمرار على تمكين جميع الأفراد وجميع المجتمعات البشرية للإسهام الكامل في جهود التنمية المستدامة في العالم، باعتبار أن ذلك كله هو جزء أساسي من الإرث الخالد الذي تركه فينا مؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان». مشيراً إلى أن اختيار موضوع المواطنة الشاملة إنما هو تعبير مهم عن الثقة والأمل في مستقبل البشرية وعن اهتمامكم الكبير بتعزيز قيم التعارف والحوار والتفاهم والهدف المشترك، بالإضافة إلى دعم قنوات التعاون والتعايش بين الجميع».

وتابع الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان: «علينا أن ندرك بوضوح أن العالم اليوم يشهد تطورات مستمرة ومتلاحقة، حيث هناك الآن نمو ملحوظ لدور الأديان والقيم الروحية في حياة البشر وهناك اهتمام متزايد للناس بثقافاتهم، واعتزاز متنامٍ بهوياتهم». وأشار إلى أن إن هذا الواقع المتغير باستمرارٍ إنما يؤكد بدون شك على أن القيم والخصائص والصفات والأفكار وقواعد السلوك لدى الإنسان في هذا العصر بل وقدراته على التعامل مع الآخرين، وأساليب انخراطه في مسيرة المجتمع والعالم، هي أساس النماء والتقدم للفرد والجماعة على حدٍ سواء.

ونوه الشيخ بن بيه بانخراط المنتدى مع تحالف من المنظمات الدولية الكبرى بتنسيق من وكالة «ويلتون بارك» التابعة لوزارة الخارجية والكومونولث البريطانية،

و»مؤسسة أديان» اللبنانية، في مسار من اللقاءات التفكيرية التي أتاحت الفرصة لنقاشات مفيدة وثريّة، أسهمت في تعميق الحفر في المفهوم، وتشخيص سبل وتحديات تحقيقه في العالم، على حد تعبيره.

وأضاف أن المواطنة في المفهوم التاريخي تقوم على العرق أو الدّين أو الذاكرة المشتركة أو على عنصر نقاء النسب، الذي يؤدي إلى تقسيم المواطنين إلى درجات كما كان عند الرومان أو العرب في عصر الجاهلية، ورغم أن هذا التصوّر القديم للمواطنة هو الغالب على المجتمعات البشرية تاريخيا، ولكنّه لم يكن الوحيد، إذ شهدت بعض البيئات ذات الطبيعة التعددية، تطوّر صيغة مختلفة للمواطنة، تنحو منحى تعاقديا، لا يرتكز على الانتماء المشترك للعرق، ولا على الذاكرة التاريخية الموحدة، أو الدين الواحد، وإنما على عقد مواضعة واتفاق طوعي يؤطّر الوجود المشترك في شكل دستور وقوانين ونظم تحدّد واجبات وحقوق أفراد الجماعة.

وقال بن بيه إن أهم مقوم من مقومات المواطنة هو مبدأ الواجبات المتبادلة والحقوق المتساوية، مما يقتضي الإيجابية في العلاقة، والبُعد عن الاختلاف، والشعور بالشراكة في المصالح، مشددًا على ان دولة المواطنة هي الحامية للكليات الخمس، كلي الدين، وكلي الحياة، وكلي الملكية وكلي العائلة وكلي الكرامة، من جهتي الوجود والعدم، والضامنة لها لجميع المواطنين، لا ميز بينهم بالطبقة أو العرق أو الدين.

واوضح أنه في دولة المواطنة، حيث يصير الاختلاف ائتلافا والتنوع تعاونا وتشكل العلاقة مع الآخر فرصة لاستكشاف فضاءات الالتقاء وتوسيع قنوات التواصل، لا مجال لأي تشغيب على الآخرين بلمس رموزهم

والتنقيص من معتقداتهم، بل يمارس الجميع شعائرهم، في جو من الحرية المهذّبة، التي بها يقع الانسجام ويتحقق الوئام الذي يقتضيه العيش المشترك وبها تكتمل كرامة الإنسان.

نحو مواطنة شاملة بأبعاد روحية

ويأتي اختيار محور «المواطنة الشاملة» كقضية رئيسية يعالجها المؤتمر هذا العام، انطلاقا من مبادئ المنتدى فى الدعوة للسلم، واستثمارا لمخرجات ملتقياته السبع ، الماضى،، وتأسيسا عليها لدعم فرص تعزيز السلم العالمى، ولإبداع فضاءات تعاون رحب، بين مختلف مكونات العائل، الإنسانى،. ومن منطلق روح ركاب السفين، الواحدة، ومضامين إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينى، (2016) وبنود إعلان تحالف القيم بواشنطن (2018) وميثاق حلف الفضول العالمى الجديد الذي ضم أتباع أديان العائل، الإبراهيمى، والفلسفات الروحى، المؤمن، بالسلم بأبوظبى (2019) وسعيا إلى تفعيل قيم ما بعد كورونا .

كما يأتى اختيار هذا الموضوع الحيوي والمهم، باعتباره تفاعلا إيجابيا مع واقع عالم ما بعد كورونا، والذي فرض على العالم وضعا غير مسبوق، ظهرت فيه الحاج، جلى، إلى قيم التعايش والتضامن والتعاون، وهو ما يستدعى مزيدا من البحث عن الإمكانات التى يتيحها السياق العالمى والحضاري، وما يتطلبه من حفر معرفى فى النصوص الدينى، والإنسانى، للإسهام بمجهودات فكرى، تبحث عن الايجابى فى التنوع وفى المواطن، باعتبارهما رافداً للسلم وفى الحقوق والواجبات والفضائل والقيم كتكامل حافز على التعايش

كـركـاتيـر